العراقية: لا نية للمالكي في حسم الأمنية والسياسيات العليا

جدول أعمال البرلمان خلا من القراءة الثانية لمجلس علاوي

(تجمع عراقيون) يعبر عن خيبة أمله تجاه اجتماع قادة الكتل

بغداد / المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي،أمس الخميس، أن بعض السياسيين لا يملك النية الحقيقية لإقرار قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا أو حتى اختيار الوزراء الأمنيين، متوقعاً ألا يتم حسم هذين الملفين حتى بعد انتهاء الدورة الانتخابية الحالية".

وقال النائب عن القائمة العراقية أحمد العلواني "هناك أشخاص داخل الكتل السياسية لا يريدون أن يرى قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا النور"، معتبراً أن "لا وجود لنية حقيقية لدى الشركاء لإقرار تشكيل المجلس وإقرار قانونه في البرلمان".

وأضاف العلواني أن "عدم التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع الوزارات الأمنية هو الآخر يواجه الأسباب نفسها"، معرباً عن اعتقاده أن "ملفي مجلس السياسات والوزارات الأمنية لن يحسما حتى بعد انتهاء الدورة الانتخابية الحالية".

وكان مصدر برلماني ذكر أمس الأول أن مجلس النواب سيناقش خلال جلسته الـ٣٥ من السنة التشريعية الثانية التي ستعقد أمس الخميس، القراءة الثانية لقانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، إلا أن جدول أعمال الجلسة لم يتضمن هذا البند.

وكان مجلس النواب صوت في الـ١١ من آب الماضي، خلال جلسته الـ١٩ من السنة التشريعية الثانية مبدئياً على قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا بعد إنهاء قراءته الأولى، فيما اشترطت الكتل السياسية عدم معارضة نصوصه الدستور العراقي.وكان ائتلاف دولة القانون دعا في السادس من آب الماضي، أعضاء مجلس النواب إلى عدم الموافقة على إمكانية اختيار رئيس مجلس السياسات عبر التصويت عليه في البرلمان، وفي حين أكد أن هذه الفقرة في قانون المجلس تفتح الباب لإضافات أخرى وعقد سياسية جديدة، أشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من التوافق على البنود الأخرى في المجلس لأنها صيغت طبقا لاتفاقيات أربيل، فيما أكدت القائمة العراقية، أن عرقلة إنشاء مجلس السياسات الإستراتيجية العليا من خلال إغراقه في تفاصيل معقدة خسارة وتخريب للنظام الديمقراطي في العراق وانفراد بالسلطة يشبه خطاب النظام الدكتاتوري السابق.

واتفق قادة الكتل السياسية، في الثاني من آب الماضي، خلال الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الجمهورية جلال الطالباني، على أن يتم إقرار مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي من المتوقع أن يرأسه زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، في البرلمان بعد تقديمه من قبل رئيس الجمهورية.

وفي سياق متصل، اكد النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي أن قائمته أصيبت بخيبة أمل من نتائج اجتماع قادة الكتل السياسية أمس الأول".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق " كنا نتوقع حسم كل الملفات والقضايا العالقة بين الكتل السياسية".وأشار الخالدي إلى أن" قائمته سوف لن تشارك في اجتماعات قادمة دون الحصول على ضمانات لإنجاح ذلك الاجتماع وحسم الملفات محل الخلاف وضمان الحقوق".

وانتقد النائب عن ائتلاف القائمة العراقية الاجتماعات واللقاءات التي تعقد من اجل اللقاء فقط وليس لحل الملفات العالقة".

وكان قادة الكتل اتفقوا في اجتماعهم الذي عقدوه الثلاثاء الماضي بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني على بقاء عدد من المدربين الأمريكيين في العراق لغرض تدريب القوات العراقية المسلحة مع عدم منحهم الحصانة الكاملة، فيما أصر قادة الكتل على انسحاب القوات الأمريكية في موعدها المحدد نهاية العام الحالي".

غير أن رئيس كتلة الحل البرلمانية والنائب عن ائتلاف العراقية حميد الزوبعي، بيّن أن ما تطالب به قائمته، أسهل تنفيذاً من مطالب ائتلاف الكتل الكردستانية.وقال الزوبعي في تصريح لوكالة الإخبارية للأنباء أمس الخميس: توجد بوادر تشير الى أن اتفاقية اربيل في طريقها للتطبيق، وأن الخلاف على دستورية المجلس الوطني السياسيات سيحل في البرلمان.

وأضاف النائب عن العراقية: أن ما تطالب به القائمة هو موقع عليه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وبالتالي مطالبنا أسهل مما يطالب به الكردستاني، مشيراً إلى وجود لجان من قبل نواب رئيس الوزراء تعمل على حسم مسالة التوازن في مؤسسات الدولة وكذلك مرشحي الوزارات الأمنية.وكان النائب عن دولة القانون حسين الأسدي، دعا في وقت سابق، القوى الفاعلة بالمجتمع العراقي، وخاصة أعضاء مجلس النواب بالوقوف بوجه قانون مجلس السياسات العليا، معتبرا المجلس سابقة خطيرة في طريق التحولات الديمقراطية، أكد أن قانون المجلس يحصر السلطات الثلاث في مجلس واحد وقد تجاوز على كثير من الصلاحيات.

وقال الأسدي إن "مجلس السياسات سابقة خطيرة في طريق التحولات الديمقراطية بعد تغيير النظام الدكتاتوري في العراق"، مبينا أنه "يحصر السلطات الثلاث في مجلس واحد يضم نخبة من الزعامات التي لها القدرة الكاملة بحسب قانونه فالصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية تجتمع فيه".

وأضاف أن "المادة واحد منه تتعارض مع المادة ٤٧ من الدستور، لأن المجلس يعد من الهيئات المستقلة "فكيف يجوز أن يكون رئيسه رئيسا لرئاسات السلطات الثلاث، مع أن طبيعة الهيئات المستقلة تقع ضمن دائرة إشراف مجلس الوزراء بحسب قرار المحكمة الاتحادية رقم ٨٨ لعام ٢٠١٠".

وأشار الأسدي إلى أن "المادة ٢ منه تتعارض مع مبدأ الترشيق الحكومي، حيث إن للمجلس عددا كبيرا من المستشارين والمدراء العاملين وحمايات وموازنة خاصة، فأين الترشيق الحكومي من ذلك؟"، معتبرا ان "المادة ٣ منه تتعارض مع المادة ٨٠ من الدستور، لأن المسؤول عن السياسات العامة للدولة هو مجلس الوزراء".

وتابع البيان بقوله إن "المجلس لم يكتف بأخذ صلاحيات ودور مجلس الوزراء، بل تجاوز على صلاحيات مجلس النواب في المادة ٥ منه، بل اكثر من ذلك حيث تجاوز على صلاحيات المحكمة الاتحادية في المادة ٤ منه المسؤولة بحسب المادة ٩٣ اولا من الدستور عن الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة"، مشيرا إلى أن الأكثر غرابة فيه المادة ٨ التي خرجت بخلطة غير متجانسة من السلطات الثلاث وبين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم، وهي معارضة للمادة ٤٧ من الدستور، والتي نصت على مبدأ الفصل بالسلطات". ودعا النائب عن دولة القانون القوى الفاعلة بالمجتمع العراقي وخاصة أعضاء مجلس النواب إلى "الوقوف بوجه هذا التحدي السافر للدستور، ومكتسبات الشعب العراقي"، مؤكدا أننا "نجد في مشروع هذا القانون حالة فريدة في مشاريع القوانين التي أرسلت الى مجلس النواب من خلال معارضته للدستور والقانون النافذ".

وأكد الأسدي أن "على الجميع تحمل مسؤولية التاريخية تجاه هذا التراجع نحو الانظمة الشمولية عكس ما يرجوه ابناء البلد".

كما هدد الاسدي في وقت سابق باللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال التصويت على مجلس السياسات الإستراتيجية، وفيما بين أن بعض نواب العراقية والتحالفين الوطني والكردستاني يؤكدون أن المجلس مخالف للدستور، اعتبر أن التصويت عليه يمثل نهاية الديمقراطية.

احدى جلسات البرلمان

النزاهة النيابية تستقدم وزير البيئة ووكيله

الفتلاوي: سأكون سعيدةً بفضح مخالفات النجيفي!

بغداد / المدى

أصدرت لجنة النزاهة في مجلس النواب أمراً باستقدام كل من وزير البيئة ووكيله ومدير عام في الوزارة ومذكرة اعتقال بحق مدير صحة الناصرية للتحقيق معهم في ملفات عقود وهمية وقضايا فساد.

وقال المتحدث باسم لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي في تصريح لوكالة كل العراق إن " قاضي لجنة النزاهة أمر باستقدام وزير البيئة سركون لازار صليو ووكيله ومدير عام دائرة العقود في الوزارة للتحقيق معهم في قضية تفويض شركة لإزالة الألغام".وأضاف إن " اللجنة ستحقق مع المذكورين لتورطهم في التعاقد مع شركة عليها شبهات وبعض علامات الاستفهام".

وأشار الموسوي الى إن " قاضي النزاهة أصدر أيضا مذكرة اعتقال بحق مدير عام صحة الناصرية هادي بدر الرياحي وذلك لتورطه في أبرام عقود وهمية تصل قيمتها الى [٥٠٠] مليون دينار".

وتابع إن " اللجنة ستحقق مع وزير البيئة ووكيله والمدير العام في الوزارة، إضافة إلى مدير صحة الناصرية لمعرفة الحقائق ومحاسبتهم في حال ثبت تورطهم بهذه الملفات".

ويمثل الفساد مشكلة رئيسة للعراق منذ ٢٠٠٣، ووضع مؤشر الفساد لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق بين أكثر دول العالم فساداً ، في هذه الأثناء تواصل كل من لجنة النزاهة البرلمانية وهيئة النزاهة المستقلة وديوان الرقابة المالية أعمالها الرقابية للكشف عن ملفات الفساد المالي المستشري في الدوائر والمؤسسات الحكومية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وفي سياق متصل، قالت عضو ائتلاف دولة القانون في مجلس النواب حنان الفتلاوي إنني سأكون سعيدة جدا بدفع أي تعويض إذا كان ثمنه كشف جميع مخالفات رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي المالية والإدارية .وقالت الفتلاوي لوكالة كل العراق إنني" لست متهمة حتى أحتاج للدفاع عن نفسي، وإن من عليه أن يدافع عن نفسه هو النجيفي . مبينة أنه" ليكن في معلوم الناطق باسم رئيس مجلس النواب أكرم الربيعي أن الدعوة المرفوعة ضدي هي دعوة تعويض بمبلغ[٢٥٠] مليون دينار، وأنا أثقّ بعدالة القضاء وسأكون سعيدة جدا في كشف جميع مخالفات النجيفي" .

وأضافت إن" على رئيس مجلس النواب أن يوضح لأبناء الشعب العراقي مشروعه في هدر هذه الأموال بدل أن يحول القضية الى سياسية ".وأشارت الفتلاوي الى إن" مصاريف النجيفي إذا كانت لسنة واحدة مليارين ومئتين وسبع وعشرين مليون دينارا، كم ستبلغ مصاريفه خلال أربعة سنوات؟! ".وكان المتحدث الرسمي باسم رئيس مجلس النواب أكد أن هيئة رئاسة المجلس مصرة على الدعوى القضائية المرفوعة ضد النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، متهما جهات لم يسمها بمحاولة استخدام الفتلاوي كأداة لتعطيل عمل البرلمان.وكانت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي أتهمت أسامة النجيفي بعد أن رفع دعوى قضائية بحقها بصرف ملياري دينار على تأثيث منزله ومكتبه.

وذكرت في مؤتمر صحفي عقدته بمبنى مجلس النواب في وقت سابق للرد على الدعوى التي رفعها النجيفي ضدها إن " النجيفي تسرع في رفع دعوى بحقي كما إنه قام باستغلال الدائرة القانونية لمجلس النواب لرفع تلك الدعوى بحقي"، مبينة أنها "وكّلت محامي من مالها الخاص للرد على تلك الدعوى، مضيفة إن " الاتهامات التي أطلقتها بحق النجيفي لم تكن جزافا وإنما استندت الى وثائق أصولية صادرة عن مجلس النواب".

إلى ذلك ، كشف رئيس لجنة النزاهة البرلمانية عن ان لجنته التقت مع مديرة المصرف التجاري العراقي حمدية الجاف واطلعت اللجنة على ملفات الفساد الموجودة في المصرف.

ونقل البيان عن بهاء الأعرجي قوله إن "الملفات الموجودة لدى اللجنة أحيلت إلى هيئة النزاهة وبموجبها تم القبض على ستة موظفين كبار تم اعتقالهم وهم الان في التحقيق وبعضهم خرجوا بكفالة ولكن التحقيق لا يزال مستمرا".

وأكد الأعرجي أن "هناك ملفات ومستندات فساد جديدة وردت من المصرف التجاري العراقي".

وأضاف ان "مديرة المصرف حمدية الجاف متعاونة مع لجنة النزاهة والجهات التحقيقية من اجل استرداد الأموال التي أعطيت دون ضمانات".

يذكر، لجنة النزاهة في مجلس النواب اكدت وجود خروقات كبيرة في عمل المصرف العراقي للتجارة (T.B.I) خلال المدة السابقة، مؤكدةً بأنه سيتم وضع آلية جديدة لعمل هذا المصرف.

وقال النائب طلال خضير الزوبعي أمس الأول : إن موضوع المصرف العراقي للتجارة شائك،مشيرا الى ان التحقيقات ما زالت جارية في هذا المصرف، ولا يمكن الإفصاح عنها خلال هذا الوقت ما لم تكتمل هذه التحقيقات خاصةً وأنها مرتبطة بالأمور الحسابية لهذا المصرف. واكتفى الزوبعي بان هنالك خروقات كبيرة في عمل هذا المصرف خلال المرحلة الماضية،مبيناً ان اللجنة قامت بالتأكيد على وجود ملفات فيها نوع من الفساد ويجب إيقافه. الزوبعي لفت إلى أن اللجنة بصدد وضع آلية عمل جديدة لهذا المصرف.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي،قد أحال ملفات فساد في المصرف العراقي للتجارة إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها خلال زيارته المصرف في حزيران الماضي.

لجنة عليا للإشراف على الأجهزة الامنية في عموم البلاد

القاعدة تستخدم المتسولين في تنفيذ العمليات.. وإصابة ممثل المرجعية في بابل

بغداد / المدى

قررت وزارة الداخلية تشكيل لجان أمنية عليا تشرف على عمل الأجهزة الأمنية في جميع المحافظات.

وذكر بيان للوزارة انه " ستتم إعادة تقييم الخطط الأمنية وحجم التهديدات الإرهابية ، وستقوم اللجنة بالتنسيق والتشاور مع قيادات العمليات بتحديد المسؤوليات الأمنية في كل منطقة والإشراف على أعمالها وحسن تطبيق الخطة الأمنية الجديدة التي تهدف إلى تحسين الواقع الأمني، بالإضافة إلى كشف أوكار الجريمة والقضاء عليها".

يذكر أن عدة محافظات شهدت خلال الأشهر الماضية تصاعدا ملحوظا بالعمليات المسلحة بانفجار سيارات وعبوات وأحزمة ناسفة طالت عدد من المؤسسات الحكومية وتجمعات المدنين .

ويشهد الملف الأمني تراجعاً بسبب عدم حسم ملف الوزارات الأمنية الشاغرة وسط أجواء سياسية متأزمة وتبادل للاتهامات بين القوى والأحزاب السياسية حول عدد من الملفات.

وفي تطور لاحق، أصيب ممثل المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في محافظة بابل اثر إطلاق النار عليه من قبل مسلحين مجهولي الهوية جنوبي المحافظة .

وقال مصدر امني في شرطة بابل لوكالة كل العراق ان" ممثل المرجع الاعلى كريم الخالدي قد تعرض لاطلاق نار امام منزله من قبل مسلحين مجهولين في ناحية القاسم جنوبي الحلة ما أدى الى إصابته بعيارين ناريين في منطقة الصدر قبل أن يلوذوا بالفرار".

واضاف ان" قوة امنية سارعت الى مكان الحادث وفرضت طوقا حول المكان فيما تم نقل المصاب الى مستشفى الهاشمية للعلاج وان حالة الرجل خطرة".

إلى ذلك، قال النائب عن الكتلة العراقية البيضاء في مجلس النواب كاظم الشمري: إن تنظيم القاعدة بدأ يتبع خطط وأساليب جديدة لتنفيذ عملياته .

وأضاف الشمري لوكالة كل العراق إن" تنظيم القاعدة بدأ يظهر بمظاهر المتسولين وينتشر في بغداد وجميع محافظات البلاد لكسب شفقة المواطنين ومن ثم يستخدم العمليات المسلحة ضدهم .

يذكر أن عدة محافظات شهدت خلال الأشهر الماضية تصاعدا ملحوظا بالعمليات المسلحة بانفجار سيارات وعبوات وأحزمة ناسفة طالت عدد من المؤسسات الحكومية وتجمعات المدنين ".

ويشهد الملف الأمني تراجعاً بسبب عدم حسم ملف الوزارات الأمنية الشاغرة وسط أجواء سياسية متأزمة وتبادل للاتهامات بين القوى والأحزاب السياسية حول عدد من الملفات.

أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، الخميس، بأن عضواً في أحد المجالس البلدية قتل بهجوم مسلح جنوب تكريت.

وقال المصدر لوكالة "السومرية نيوز"، إن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة مدنية أطلقوا النار، أمس الأول، من أسلحة رشاشة باتجاه سيارة عضو المجلس البلدي في ناحية يثرب (٨٠كم جنوب تكريت) الشيخ مجيد عباس المزروعي، ما أسفر عن مقتله في الحال".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة طوقت منطقة الحادث، ونقلت جثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثاً عن المسلحين الذين تمكنوا من الفرار عقب تنفيذ الهجوم".

يذكر أن محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت، ١٧٠ كم شمال بغداد، تشهد بين فترة وأخرى أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء، كما تقوم الأجهزة الأمنية بين حين وآخر بحملات دهم وتفتيش في نواحي المحافظة، تعتقل خلالها عشرات المطلوبين بتهم "إرهابية" وجنائية

الى ذلك، أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين،امس الخميس، بأن مدير مكتب شرطة مكافحة الإجرام في ناحية الإسحاقي جنوب تكريت تعرض إلى محاولة استهداف بعبوة لاصقة.

وقال المصدر "، إن "خبراء المتفجرات تمكنوا، في ساعة متقدمة من ليل أمس، من إبطال مفعول عبوة لاصقة وضعت في سيارة مدير مكتب شرطة مكافحة الإجرام في ناحية الإسحاقي (٦٠كم جنوب تكريت) المقدم فارس الدراجي، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

أفادت مصادر أمنية عراقية عديدة، بان ٢٢ شخصاً ثلاثة منهم من الإيرانيين قتلوا وأصيبوا، فيما تم اعتقال ١٧ من المطلوبين والمشتبه بهم في الحصيلة الأمنية ليوم امس الاول الأربعاء.

وفي ديالى، أقدم فتى في الـ١٥ على الانتحار، اثر مشادة كلامية مع والده بإلقاء نفسه من على سطح منزلهم في شمال شرق بعقوبة.

كما وأصيب ضابط وجنديان عراقيان بتفجير عبوة ناسفة استهدفت دوريتهم على الطريق الرئيس المؤدي إلى منطقة نفط خانة ١١٠ كم شرق بعقوبة، فيما اعتقلت الأجهزة الأمنية سبعة أشخاص معظمهم مطلوبون بتهم "إرهابية" وجنائية في سلسلة عمليات أمنية في مناطق متفرقة من المحافظة.

بينما أصيب مدنيان اثنان بانفجار عبوة ناسفة شمال بعقوبة، فيما اعتقلت قوة أمنية ثلاثة من المشتبه بهم على خلفية الحادث.

وفي الانبار، قتل مدني وأصيب خمسة أشخاص بينهم ضابط وعنصرا شرطة بجروح متفاوتة بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين شمال الرمادي.

وفي نينوى، قتل مدني بهجوم مسلح استهدفه من قبل مجهولين في حي الميثاق، شرق الموصل، كما عثرت القوات الأمنية على جثة احد عناصر صحوة محافظة صلاح الدين كان قضى رميا بالرصاص جنوب الموصل.

وفي بغداد، أصيب ثلاثة زوار إيرانيين بانفجار عبوة ناسفة استهدفت حافلة كان تقلهم في قضاء التاجي، شمال بغداد.

فيما أصيب جندي عراقي بجروح بانفجار قنبلة يدوية في منطقة حي العدل غرب بغداد، كما قتل اثنان من صاغة الذهب بعملية سطو مسلح على محليهما في منطقة حي الإعلام، جنوب بغداد.

وفي كركوك، اعتقلت القوات الأمنية مشتبها به خلال عملية أمنية نفذتها جنوب غرب كركوك، فيما أفاد مصدر في شرطة كركوك بأن قوة من الشرطة اعتقلت ستة أشخاص بينهم مطلوب بتهمة "الإرهاب" جنوب كركوك.

عناصر من القوات الامنية